العرب
الثلاثاء 2020/03/10
السنة 42 العدد 11642

حسابات حزب الله تضع لبنان تحت رحمة كورونا

حزب الله يحول مستشفى الرسول الأعظم إلى مرفق لعلاج المصابين في إيران بالفايروس

عدد المصابين بفايروس كورونا في لبنان قفز إلى 41 شخصا الاثنين، الأمر الذي يعزز المخاوف من انتشار الفايروس، في ظل اتهامات للسلطة الحالية بالتراخي في التعاطي مع هذا التهديد، والخضوع لحزب الله الذي يرفض وقف الرحلات الجوية من وإلى إيران التي أضحت بؤرة رئيسية للفايروس.

مصير يتأرجح بين شبح الإفلاس وكورونا

بيروت - يثير استمرار الرحلات الجوية بين لبنان ودول انتشر فيها فايروس كورونا القاتل مثل إيران، حالة من الهلع في صفوف المواطنين وسط اتهامات لحزب الله بالضغط على السلطات لعدم إيقاف تلك الرحلات، لاعتبارات سياسية.

ومنذ اكتشاف أول إصابة بفايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) لسيدة قادمة من إيران، في 22 فبراير الماضي، يسجل ارتفاع يومي لعدد المصابين في لبنان. وأعلن مستشفى الحريري الجامعي الاثنين عن اكتشاف 9 حالات جديدة خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة ليبلغ العدد الإجمالي 41 حالة، يأتي ذلك بعد يومين من تحذير وزارة الصحة من أن الفايروس خرج في لبنان من "مرحلة الاحتواء إلى مرحلة الانتشار".

ومع الخشية المتزايدة من انتشار كورونا أعلن مجلس النواب الاثنين تأجيل اجتماعات اللجان الخاصة به لمدة أسبوع. فيما ألغت كتلة المستقبل النيابية اجتماعها الأسبوعي.

وكانت وزارة الأشغال العامة والنقل اللبنانية، أعربت الأسبوع الماضي عن نيتها وقف النقل جوا وبرا وبحرا للقادمين من دول تشهد تفشيا للفايروس، بيد أن الرحلات ظلت مستمرة مع إيطاليا وإيران.

لقمان سليم

تسييس كورونا دفاعا عن صورة إيران ذنب إضافي لحزب الله

وتعد إيران وإيطاليا الدولتين الأكثر تضررا بانتشار كورونا بعد كل من الصين وكوريا الجنوبية وبلغت أعداد الوفيات في كليهما المئات، وقد اتخذت العديد من دول العالم قرارات بوقف الرحلات الجوية من وإلى الدولتين.

ورأت الناشطة الحقوقية أنديرا زهيري أن "انتشار مرض كورونا في العالم يولي على الدولة اللبنانية، وخصوصا وزارة الصحّة، أن تتّخذ إجراءات وقائيّة احترازيّة صارمة، لما يسبّبه من خطر جسيم على الصحّة القوميّة".

وأصاب الفايروس، حتى الاثنين، قرابة 111 ألف شخص في 100 دولة وإقليم، توفي منهم أكثر من 3800، وأدى إلى تعليق العمرة ورحلات جوية وتأجيل أو إلغاء فعاليات رياضية وسياسية واقتصادية، وسط جهود متسارعة لاحتوائه.

وانتقدت الناشطة زهيري ما قالت إنه "غياب التوعية بشكل جدّي وغياب التسهيلات لجهة تأمين العلاج اللازم.. والإجراءات على الحدود والمطار لا ترقى إلى مستوى الطوارئ". وتابعت "بعض الدول منعت استقبال الرحلات القادمة من دول بدأ المرض في الانتشار فيها، وهو ما لم يفعله لبنان لاعتبارات سياسية، فهل السياسة أهم من صحة المواطن وسلامته؟".

واعتبر مارك ضو، ناشط سياسي، أنه كان يجدر بالحكومة اللبنانيّة أن تتخذ إجراءات صارمة منذ تفشي الفايروس، ولاسيّما بعد أن تبيّن وصول أكثر من مواطن من الصين إلى لبنان.

وشدد ضو على أن "الدول التي لديها طيران مباشر مع إيران كانت جديّة وسريعة في منع السفر، مقابل تردّد لبناني واضح لأسباب سياسيّة". وتابع "لسوء الحظ الشعب اللبناني سيدفع ثمن عدم الشفافيّة في التعاطي معه".

ومع اكتشاف إصابات قادمة من إيران تعالت الأصوات في الداخل اللبناني تطالب بوقف الرحلات الجوية من وإلى هناك، بيد أن هذه الدعوات قابلها حزب الله بتعنت ومكابرة رافضا الاستجابة لها.

وأثار استقبال لبنان الأربعاء الماضي طائرة إيرانية قادمة من مدينة مشهد على متنها 134 راكبا، حالة من الهلع بين اللبنانيين. واعتبر كثيرون أن لهذا الأمر دلالات سياسية عميقة، في ظل الارتباط الوثيق بين طهران وحزب الله الذي بات يتحكم اليوم في القرار اللبناني.

وأعلنت السلطات الصحية الإيرانية الاثنين تسجيل 595 إصابة و43 وفاة خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، ليرتفع بذلك عدد الإصابات بفايروس كورونا في البلاد إلى 7161 وعدد الوفيات الناجمة عنه إلى 237 حالة.

وأبدى لقمان سليم، كاتب ومحلل سياسي، عدم استغرابه "تعريض حزب الله أمن لبنان واللبنانيين لشتى المخاطر بأن يفرض على السلطات اللبنانية المعنية التهاون في إدارة وباء كورونا، من خلال عدم تعليق الرحلات الجوية بين لبنان وإيران".

وأضاف سليم "ليت الأمر وقف عند هذا الحدّ، فقسم كبير من الحدود اللبنانية – السورية مباح أيضا لحزب الله، والله وحده يعلم من يدخل ويخرج من هذه الحدود، وما هي جنسيات الداخلين، وما هي أوضاعهم الصحية؟".

وتابع "تسييس كورونا دفاعا عن صورة إيران هو ذنب إضافي يسجله حزب الله على نفسه لا مباليا لا بناسه ولا باللبنانيين عامة".

وراجت معلومات عن إصابة وزير سابق تابع لحزب الله وهو محمود قماطي بالفايروس بيد أن الحزب نفى ذلك.

واتخذ حزب الله إجراءات استثنائية لمتابعة الحالات المشتبه بإصابتها بكورونا في مناطق نفوذه، وسط حديث متداول عن أنه عمد إلى وضع مقاتلين له كانوا في إيران في "معسكرات حجر".

ويقول محللون إن إصرار حزب الله على استمرار الرحلات من وإلى إيران لا يرتبط بالخشية من تضرر صورة إيران، فذلك أمر حاصل بالفعل، ولكن قد يكون لغايات أخرى كاستقبال مسؤولين إيرانيين مصابين.

وكشف موقع "ديبيكا فايل" الإسرائيلي أن حزب الله حوّل أحد المستشفيات في مناطق سيطرته بلبنان إلى "مرفق سري" لعلاج المسؤولين الإيرانيين المصابين بكورونا.

ونقل الموقع عمن أسماها مصادر لبنانية مختلفة قولها "تحول مستشفى جامعة الرسول الأعظم جنوب بيروت إلى مرفق سري لعلاج كبار المسؤولين الإيرانيين المصابين بفايروس كورونا".

وأوضح أحد المصادر للموقع الإسرائيلي "يبدو أن نقل الضحايا البارزين خارج البلاد إلى مكان سري جزء من تستر النظام الإيراني على الأرقام الحقيقية وعدد القتلى جراء فايروس كورونا في بلد يبلغ تعداد سكانه 80 مليون نسمة والذي يعتبر، إلى جانب إيطاليا، مصدرا رئيسيا للعدوى العالمية".

وكانت وسائل إعلام إيرانية رسمية أعلنت عن وفاة النائب السابق في الدائرة السياسية في الحرس الثوري الإيراني فرزاد تذري صباح الاثنين في مستشفى "بقية الله" في طهران بعد أيام من إصابته بكورونا.

استهداف «الكتائب» اللبنانية رسالة ترهيب لإخضاع خصوم حزب الله

بيروت - أثار تعرض المقر المركزي لحزب الكتائب اللبنانية الأحد لإطلاق نار من قبل مجهولين المخاوف من عودة العنف والترهيب السياسي في لبنان، خاصة وأنه يأتي في توقيت مشحون بالتوترات السياسية والاجتماعية.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية مستفحلة وحالة من الفوضى السياسية ويخشى من أن يعمد البعض لاستغلال هذا الوضع لتصفية حسابات سياسية.

وأطلق مجهولون فجر الأحد وابلا من الرصاص باتجاه مقر الكتائب في منطقة الصيفي وقد حرص الحزب على عدم توجيه اتهامات مباشرة لأطراف تعاديه، مشددا على أنه "سيبقى رأس حربة السيادة والحرية والعيش الكريم". وهاجم ما أسماها بـ"خفافيش الليل وأعمالها الصبيانية ورسائلها السياسية التافهة".

وتحرج سياسات حزب الكتائب ومواقفه الأطراف المؤثثة للسلطة الحالية، وكان الكتائب أول من انضم للحراك الشعبي الذي اندلع في 17 أكتوبر الماضي احتجاجا على النخبة الحاكمة، كما أنه كان في مقدمة من أعلنوا رفضهم منح الثقة لحكومة حسان دياب التي صاغ حزب الله تفاصيلها.

ويقول مقربون من الكتائب إن إطلاق النار في هذا التوقيت الهدف منه واضح وهو ترهيب الحزب وقيادته وإجبارها على الخضوع وخفض السقف بما يسهل من عملية بسط الوصاية الإيرانية كاملة على لبنان.

واستنكر حزب القوات اللبنانية الاثنين العملية و"العودة إلى محاولات استخدام العنف في الحياة السياسية اللبنانية على خلفية رسائل أو وجهات نظر مختلفة"، معتبرا أن "كل هذه الأساليب مرفوضة رفضا باتا وجملة وتفصيلا" ودعا "السلطات القضائية والأمنية إلى فتح تحقيق بكل سرعة جدية من أجل كشف الفاعلين وسوقهم إلى العدالة منعا لتكرار أعمال من هذا النوع".

وكتب النائب السابق فارس سعيد عبر حسابه الخاص بموقع تويتر "وجود بيت الكتائب في وسط بيروت رمزا للحضور السياسي التاريخي في العاصمة أزعجهم، سيبقى بيت الحريّة والكرامة".

ومن المنتظر أن يعقد رئيس حزب الكتائب سامي الجميل الثلاثاء مؤتمرا صحافيا، لتسليط الضوء على هذا الحادث وخلفياته.

ويعيد حادث إطلاق النار إلى الأذهان الاستفزازات التي سبقت الحرب الأهلية في لبنان وإن اختلفت الدوافع والمشاركون، وكانت تلك الحرب (1975 /1990) قد كلفت اللبنانيين ومنهم المسيحيون غاليا سواء لجهة عدد القتلى أو الاضطرار للهجرة.

تمكين المرأة شعار مناسبات تتمسك الأردنيات بترجمته إلى واقع

عمان - يحتفل العالم في 8 مارس من كل عام بيوم المرأة، ولئن يشكل هذا التاريخ للدول المتقدمة مناسبة للتذكير بالإنجازات التي تحققت لها فإنه في معظم الأقطار العربية يأخذ طابعا احتجاجيا أكثر منه احتفاليا.

وفي هذا اليوم تتسابق الحكومات العربية إلى عرض "المكاسب" وما تحقق على صعيد محاربة التمييز ضد المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وجهود تفعيل دورها، في المقابل تعلو أصوات المجتمع المدني لتشكك في تلك المنجزات سواء عبر التقليل من أهميتها أو وصفها بالشكلية معتبرة أنها لم ترتق بعد لما هو مطلوب.

ولم يحد الأردن عن هذا السجال بين الحكومة والمدافعين عن حقوق المرأة، ففيما تعتبر الأولى أن وضعية المرأة الأردنية شهدت في السنوات الأخيرة قفزة نوعية ترجمت أساسا في ارتفاع مشاركتها في مواقع صنع القرار، أي الحكومة والبرلمان، وأن هناك توجها نحو المزيد من تعزيزها من خلال إقرار مجلس الوزراء لـ"استراتيجية وطنية لتمكين المرأة 2020__2025".

يقول النشطاء إن ما تسوقه الحكومات المتعاقبة ومنها حكومة عمر الرزاز عما تحقق للمرأة الأردنية ينطوي على المبالغة، مستشهدين في ذلك بتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين لسنة 2020 حيث احتل الأردن، المرتبة 138 من أصل 153 دولة.

ووفق التقرير فإن المملكة توجد في المرتبة 113 على مستوى الحضور السياسي للمرأة، وتوضح إحصائيات أخرى تعود إلى عام 2018، أن 1 من بين كل 5 أعضاء في السلك الدبلوماسي والقضائي هي امرأة، وأنه من بين كل 3 أعضاء في أحزاب سياسية توجد امرأة.

المرأة الأردنية ترفع سقف التحدي

وتشارك أربع نساء اليوم في الحكومة الحالية بعد التعديل الأخير لرئيس الوزراء عمر الرزاز.

وكان الرزاز عين في تشكيله الحكومي الأول 7 وزيرات الأمر الذي منح الأردنيات أملا في توجه جديد لتعزيز مشاركتهن في إدارة الشأن العام خاصة وأن الرجل قادم من خلفية مغايرة عن الذين سبقوه، ولكن هذا الأمل سرعان ما خبا بعد التعديل الأولى حيث تم تخفيض المشاركة النسائية إلى خمس وزيرات، ومن ثم تقلص العدد إلى أربع وزيرات.

وفيما يتعلق بحضور المرأة في البرلمان فإنه ظل على الوتيرة نفسها على مدار سنوات حيث لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في مجلس النواب 15 في المئة، وهو رقم ضعيف إذا ما أخذ بعين الاعتبار نظام الكوتا.

وتقول رئيسة ائتلاف البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة النائب وفاء بني مصطفى، في تصريحات صحافية إنه لا يمكن تجاهل التقدم الذي أحرزته المرأة الأردنية، إلا أن المؤشرات تظهر تدني مشاركة المرأة السياسية، سواء كان في مجلس النواب أو الحكومة الحالية.

> **48**
> **في المئة يعتقدون بأن مواقع صنع القرار يجب أن يشغلها الرجال وليس النساء (67 في المئة ذكور)**

وتعتبر بني مصطفى أنه ليس من العدل أن يكون هناك 15 مقعدا فقط للنساء في البرلمان، لافتة إلى أن نسبة مشاركة المرأة السياسية غير مستقرة، وأن "بلدنا يحتاج إلى أن يكون للمرأة دور أكبر في صنع القرارات ووضع السياسات".

ويشير محللون إلى أنه لا يمكن تحميل الحكومات وحدها المسؤولية عن ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية بل أيضا العقلية المجتمعية السائدة، لافتين إلى أن النظام الانتخابي مكّن المرأة عبر نظام الكوتا من التواجد في البرلمان وإعلاء صوتها، ولولا هذا النظام ربما كانت نسبة تمثيل المرأة أدنى من ذلك بكثير.

ويقول المحللون إنه من أجل تحسين تموقع المرأة سياسيا لابد من العمل بداية على تغيير النظرة المجتمعية، التي لا تزال حبيسة الثقافة الذكورية السائدة ليس فقط في الأردن بل في معظم الدول العربية.

ووفق استطلاع للرأي أجراه مركز القدس فإن 51 في المئة من الأردنيين يعتقدون بأن الرجال أكثر قدرة من النساء على قيادة شركة أو مؤسسة (70 في المئة ذكور و 32 في المئة إناث)، وأن 55 في المئة يرون بأنه في مجال السياسة القادة الرجال أفضل من النساء (71 في المئة ذكور و40 في المئة إناث).

وهناك 48 في المئة من العينة المستطلعة تعتقد بأن مواقع صنع القرار يجب أن يشغلها الرجال وليس النساء (67 في المئة ذكور).